السرقات العلمية بين الأخلاق والقانون

الطالب: ناجـــي صالحـــي
قسم الآداب واللغة العربية
كلية الآداب واللغات
جامعة قاصدي مرباح- ورقلـــة

قد يعجب أي طالب أو باحث في مساره العلمي أو يتأثر بأفكار وأراء غيره ممن سبقوه، وقد تتوافق أفكاره مع أفكاره، ولعل البعض يميل إلى رأي أو فكرة ما، وهذا ليس عيباً أو مشكلة، ولكن« المشكلة الحقيقية أن تجد البعض يمدون لأنفسهم العنان في السرقات المتعمدة، ناسخين قطعة أو فصلاً كاملاً من كتاب أو مقالة وفي النهاية ينسبونها إلى أنفسهم، إنها جناية كبيرة ومخادعة، بل إنه عمل غير شريف»[1]، فالمحرم قانوناً وأخلاقاً أن نتبنى هذه الفكرة وننسبها إلى بنات أفكارنا مع سبق الإصرار والترصد، ولا نشير إلى أصحابها ومصادرها، بل نسطو عليها كالسطو على الممتلكات والأموال ولا نعترف بأسبقيتهم علينا.

والسرقة مهما كان موضوعها شيء مستكره، ولفظ بغيض، تنكره الأسماع، وتزدريه النفوس، وتوضع من أجله القوانين والأحكام لتردع أولئك الذين يسلبون حقوق غيرهم وما يمتلكون، وقد عرفتها الإنسانية منذ وجدت بفضائلها ورذائلها، وأدرك الفلاسفة والمصلحون ما للسرقة من أثر هدام في المجتمع الإنساني، لأنها تسلب الحق المكتسب للفرد، فتخلق في السالب شرها وفي المسلوب كراهية وحقداً[2].

ولأن السرقات قد تطورت مع تطور الحضارة الإنسانية فقد تحولت من السرقة المادية التي عرفتها المجتمعات البدائية إلى أشكال جديدة طالت حتى المعنويات، فأصبحت الأفكار عرضة للسرقة، مثل ما عرفته الحضارات القديمة كسرقات هوراس الذي اعترف بتقليده ونقله من أركيلوكس، وما عرفه الأدب العربي القديم كذلك من سرقات شعرية تحدث عنها النقاد عبر العصور في السرقات والطبقات، وحذروا منها وواجهوها، فثار حولها جدل كبير

حين اتخذت أشكالا ومسميات عديدة، فكانت تظهر في الاقتباس والتوارد والتضمين والتناص والتقليد والتحوير وغيرها من المفاهيم.

وغير بعيد عن زماننا ومكاننا، فإننا نجد اليوم الجامعة الجزائرية تعاني في حربها مع هذه السرقات التي باتت تتسلل إلى اغلب الجامعات ومراكز البحوث، وطالت كل المستويات والتخصصات، فنجد البعض يستغفل أساتذته ومشرفيه في تمرير بحثه وقد حمّله ما طالته يده من أعمال غيره، غير مبال بشيء اسمه أخلاقيات البحث العلمي ولا الأمانة العلمية التي لا يدرك« أنها شرط ضروري لنقل آراء الآخرين سواء أرضيت بها أم سخطت عليها، فلابد من الإشارة إليها في المتن وفي الهامش، وهي دليل على أن الباحث بعيد عن الكذب والغرور والمغالطات، بالإضافة إلى أنها مظهر من مظاهر الثقة بالنفس، والسيطرة على أنانية الشخص، والارتفاع إلى مستوى العلماء، والترفع عن الادعاء والغرور»[3]، وفي الجامعة الجزائرية أثبتت الإحصائيات على حسب الأرقام التي قدمها الدكتور فارس مسدور أن نسبة السرقات العلمية في مرحلة الليسانس وصلت إلى 70 في المائة، أما في الماستر فهي لا تقل عن 40 في المائة، فيما وصلت في الماجستير إلى 25 في المائة، أما في الدكتوراه فوصلت إلى 10 في المائة، ولا شك في أن هذه الأرقام خطيرة تستدعي التجند لمحاربتها.

ولمحاربة هذه الظاهرة في الجامعة الجزائرية يقترح الدكتور خالد عبد السلام(أستاذ علم النفس بجامعة سطيف 2) مجموعة من المقترحات التي يرى بأنها كفيلة بالحد من هذه الظاهرة وهي:[4]

1- أن تؤسس كل جامعة بنكاً للمذكرات والرسائل العلمية الأكاديمية والبحوث الميدانية الجزائرية والدولية في كل اختصاص.

2- انجاز مبرمج إعلامي خاص بالسرقة العلمية كما تفعل كل الجامعات العالمية.

3- تكوين هيئة مستقلة على شاكلة خلايا الجودة لتقوم بمهمة المراقبة القبلية والبعدية لكل الأعمال البحثية المبرمجة والمنجزة.

4- توفير شبكة تواصل إلكترونية داخلية(intranet) بين الجامعات الجزائرية لتقديم المعلومات الضرورية في الموضوعات المطلوبة في كل تخصص ومجال تكويني أو بحثي.

وبالنظر إلى هذه المقترحات التي نادى بها عديد الأساتذة وأهل التخصص، فإننا نلحظ بان الجامعة الجزائرية بدأت فعلاً في اتخاذ مجموعة من التدابير والقوانين الصارمة الواردة في النقاط السابقة الذكر.

وفي هذا الموضوع لا نخص الحديث عن المؤلفات أو المقالات أو الدراسات العليا فحسب، بل الحديث يخص كذلك كل البحوث ورسائل التخرج مهما كان مستواها، لذا فإن المتابعة الميدانية لهذه الأعمال يجب أن تتوفر على استراتيجيات محددة تساعد الأستاذ المشرف في المراقبة والتصحيح، ومن بين هذه الآليات والاستراتيجيات المقترحة:[5]

1- توزيع مذكرات التخرج على الأساتذة بالعدد الذي يعطي لكل واحد القدرة على المتابعة الفعلية لأعمال الطلبة ومراقبتها والإشراف عليها.

2- أن يتولى كل أستاذ مسؤولية مراقبة أعمال طلبته بمسحها على مستوى مواقع الانترنت بإدخال الكلمات المفتاحية وبعض الجمل لكل محور وفصل.

3- أن يوفر كل قسم بنكاً خاصاً لكل الأعمال المنجزة للدفعات السابقة من المتخرجين سواء تقارير تربص أو مذكرات تخرج أو إحصائيات.

4- إعداد مبرمج إعلامي للبحث في درجات السرقات العلمية.

5- إلغاء الساعات الإضافية للأساتذة وتوفير الظروف الملائمة للأستاذ لتمكينه من تتبع ومراقبة البحوث والرسائل.

6- توفير مكاتب أو مخابر خاصة في كل قسم مزودة بكل الوسائل التكنولوجية المتطورة وربطها بالشبكات المحلية والعالمية.

لذا ومن خلا ما تشهده الجامعة الجزائرية من عمليات سرقة علمية وما تم اقتراحه من المتخصصين، فان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قد أقرت عدة إجراءات عقابية صارمة ضد كل عمليات السرقة بتعدد أشكالها وأنواعها، في القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016، حيث ينص هذا القرار على مقاضاة المتورطين في السرقة بعد تجريدهم من الشهادة العلمية وفصلهم نهائياً من الجامعة الجزائرية[6].

ويصف هذا القرار السرقات العلمية بأنها كل اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو مواقع إلكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها أو أصحابها

الأصليين[7]، إضافة إلى كل اقتباس من وثيقة دون وضعه بين شولتين ودون ذكر مصدره بالتفصيل، كإدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول أو مخططات، أما الترجمة التي تعد سرقة حسب هذا القرار فهي التي تتم من إحدى اللغات إلى لغة البحث بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر[8].

وفي قضية أخرى عرفتها الجامعة الجزائرية يشدد القرار على عمليات السطو التي يقوم بها البعض على بحوث الطلبة ومذكراتهم وتبنيها في أطروحاتهم أو نشرها في مقالات أكاديمية.

وللحد من هذه الظاهرة، وحفظ حقوق الأساتذة والباحثين والطلبة اتخذت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عدة إجراءات توفر من خلالها للأساتذة والمشرفين الوسائل التكنولوجية الحديثة والبرامج الالكترونية المتخصصة في هذا المجال.

وغياب الأمانة العلمية يؤدي إلى الإفراط في الاتكال على الغير، وتدني مستوى الباحث والبحث العلمي، وفقدان روح الإبداع والتجديد. فلا يطمع الباحث في حق غيره، وليحذر من أن يضيف إلى نفسه فضلاً ليس له، ومن أن يمسك عن إرجاع رأي إلى صاحبه[9]، وليسعى إلى الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي.

الهوامش:

1- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان: كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة، السعودية، ط03، 1986، ص 86.

2- محمد مصطفى هدارة: مشكلة السرقات في النقد الأدبي، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1958، ص 03.

3- محمد خان: منهجية البحث العلمي، منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ط01، 2011، ص 36.

4- ينظر: خالد عبد السلام: آليات محاربة السرقات العلمية في الجامعة الجزائرية، يومية الجزائر نيوز، ع: 2013/05/26.

5- ينظر: خالد عبد السلام: المرجع نفسه.

6- ينظر: موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي www.mesrs.dz

7- ينظر: خيرة العروسي: السجن والفصل النهائي للمتورطين في السرقة العلمية، جريدة الخبر، 2016/08/08، تاريخ الزيارة: 2017/01/04، www.elkabar.com

8- خيرة لعروسي: المرجع نفسه.

9- كمال اليازجي: إعداد الأطروحة الجامعية، دار الجيل، بيروت، لبنان، دت، ص 46.